# المبحث الأول

## مدخل في الجذور التاريخية للعلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران قبل عام 1979

اتسمت العلاقات العربية- الإيرانية بصورة عامة والعلاقات الخليجية-الإيرانية بصورة خاصة كونها علاقات ذات روابط إستراتيجية للطرفين تفرضها الروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والعقيدة الدينية والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها تأثير على استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي.

فمع بروز العهد البهلوي (1926-1979) كان الصراع هو العنصر الحاكم في إدارة العلاقات بين الجانبين، وحتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة وثيقة، إلا أنها لم تحدث أثراً كافياً، وبدلاً من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى لأبرز القضايا المصيرية، واختفاء صورة التعاون المشترك إلا في حدود الدنيا على الجانب الثقافي والديني وفي إطار استراتيجي وإقليمي من حيث العلاقات السياسية والاقتصادية الذي يتأرجح ما بين الصعود والهبوط من مدة إلى أخرى، والذي عّد المرتكز الفعّال في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات.

وطالما أن العلاقات الخليجية-الإيرانية تتميز بطابع خاص، نحاول اخذ أنموذجاً خاصاً لتاريخ وطبيعة العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران في عهد الأسرة البهلوية. فكلتا الأسرتين أسهمت في توحيد وبناء دولة وسط ظروف سياسية مماثلة بعض الشيء، باستثناء فروق واختلافات أساسية فرضها الشاه رضا بهلوي (1926-1941)[1]. الذي سعى لتأسيس امة حديثة انطلاقاً من القمة باتجاه القاعدة، أما الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود(1902- 1953)[2] مؤسس المملكة العربية السعودية، فقد وضع مشروعه على أساس صلب من التقاليد الدينية والسياسية مما برهن وبوضوح وعلى المدى الطويل أن منهجه كان الأكثر بقاءً واستمراراً. والعلاقات السعودية- الإيرانية بوصفهما دولتين مسلمتين بالرغم من الاختلاف المذهبي في ما بينهما، إلا أنها لم تترك خلافات حادة فيما بينهما تصل إلى حد النزاع المسلح، على اعتبار أن أحكام الدين الإسلامي وتعاليمه لا تنفصل عن السياسة في المملكة العربية السعودية أو كما هو الحال في المؤسسة الدينية في إيران

يرجع تاريخ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف آنذاك باسم سلطنة نجد وبلاد فارس إلى عام1925، عندما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز وبين علي بن الحسين ملك الحجاز إبان حصار القوات السعودية لمدينة جدة [3]. ولكن بعد أن احتل رضا شاه عربستان (الاحواز) في العام نفسه [4]. لفت ذلك اهتمام عبد العزيز إلى مغزى هذا الإجراء وما ينطوي عليه من إشارات واضحة للمطامع الفارسية في منطقة الخليج العربي، فرغم حرص رضا شاه على التقارب مع السعودية، إلا أن عوامل التوتر بقت قائمة بين البلدين بسبب تعارض موقفهما بالنسبة للإمارات العربية في الخليج ولا سيما مملكة البحرين، إذ دأب الفرس على الادعاء بسيادتهم على مملكة البحرين، وكذلك ادعاءاتهم بشأن الجزر في جنوب الخليج وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، ومع ذلك فأن الأمور لم تصل إلى درجة كبيرة من التأزم، فقد اكتفت الحكومة الفارسية بالاحتجاج على معاهدة جدة التي عقدتها بريطانيا مع السعودية في20 أيار/مايس1927، حول ما جاء في المادة السادسة منها التي كانت تقضي بامتناع ابن سعود عن المداخلة في شؤون إمارات الخليج ومن بينها مملكة البحرين، بحكم ارتباطها ببريطانيا حينذاك بمعاهدات خاصة. فعد رضا شاه أن ذلك بمثابة إنكار لحقوق بلاده الإقليمية، ورد مطالباً بعودة مملكة البحرين إلى السيادة الفارسية [5].لا بل انه قدم في26 تشرين الثاني/نوفمبر1927 شكوى إلى عصبة الأمم بشأن سيادته على مملكة البحرين[6].

ففي الواقع أن الفرس كانوا ينظرون إلى الخليج العربي بوصفه بحيرة فارسية لما يشكله من أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لهم، فهو المنفذ البحري الوحيد، كما أن سواحله العربية لها أهميتها الاقتصادية، إذ أن افتقار تلك السواحل إلى القوى العاملة من وجهة نظر الحكومة الفارسية آنذاك يمكن شغله بفائض العمالة الإيرانية، فضلاً عن إيجاد أسواق للبضائع الإيرانية، والاهم من ذلك كله أن نجاح إيران في السيطرة على تلك السواحل يعني السيطرة على اقتصاديات منطقة الخليج العربي ومنها النفط، وهذا بدوره يزيد من عملية توسيع تصدير النفط الإيراني عالمياً بصورة اكبر.

ولكن من جانب آخر فأن الشاه المذكور وتعبيراً منه عن حسن نواياه تجاه المملكة العربية السعودية وتعميق أواصر علاقاته معها، عين حبيب الله خان هويدا أول دبلوماسي يزور الحجاز ونجد وملحقاتها، وأجرى مباحثات رسمية دبلوماسية مع المسؤولين السعوديين، وبلغت العلاقات السياسية بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتهما وبلاد فارس أقصاها خلال النصف الثاني من سنوات العشرينيات بتوقيع معاهدة صداقة في طهران في آب/اغسطس1929، وقعها عن الجانب السعودي وفد ثلاثي في الشؤون الخارجية [7].

جاءت هذه المعاهدة لتحدد أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين بحيث أن الشاه عين هويدا وزيراً مفوضاً في مدينة جدة وذلك في آذار/مارس930[8].وبالمقابل أرسل الملك عبد العزيز وفداً برئاسة ابنه ونائبه الأمير

فيصل(1964-1975) [9]. إلى طهران عام1932 لتعزيز العلاقات واستمرارها بين البلدين، ويُذكر أن هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها وفد سعودي رفيع المستوى إلى طهران[10]. وظلت تلك العلاقات الودية مستمرة لتشهد نوع من التوتر في عام1943 إذ حدث أزمة بينهما أدت في النهاية إلى قطع تلك العلاقات السياسية بين الحكومتين خلال المدة 1944-1946 [11].

وعلى اثر الرسالة التي تلقاها الشاه محمد رضا بهلوي(1941-1979)[12]. في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 1946 من العاهل السعودي الملك عبد العزيز الذي يدعو فيها الشاه إلى استئناف العلاقات بين الحكومتين وعلى أن تقوم هذه العلاقات على أسس متينة ومترابطة [13]. وبالفعل استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال المدة 1947-1953، إذ برزت حقبة جديدة من العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين خاصة بعد أن عين (حمزة غوث) سفيراً للمملكة العربية السعودية في طهران، وعينت طهران (عبد الحسين صادق اصفند ياري) وزيراً مفوضاً لدى المملكة العربية السعودية، إذ وجها جهودهما نحو تطوير صناعات النفط ، ممال يعني إنهما يتعاملان مع قضايا مشتركة. وبعد عودة الشاه إلى عرشه في إيران عقب الإطاحة بحكومة مُصّدق بانقلاب دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في آب/اغسطس1953[14]. الذي تزامن مع تولي الملك سعود بن عبد العزيز1953-1964[15]. عرش المملكة العربية السعودية في العام ذاته، سعى إلى جعل العلاقة مع إيران يسودها أجواء طيبة ومتطورة في جوانبها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية[16].

وفضلت المملكة العربية السعودية اتخاذ سياسة الترقب والتريث في موقفها من تطورات الأزمة السياسية في إيران بعد عودة الشاه، بحيث لم تشكل تلك الأزمة عائقاً في مسار العلاقات المتبادلة بين الحكومتين، لا بل أن الشاه كان قد فضل تقوية علاقاته مع المملكة لأنه كان يرى أن هيبته ونفوذه في بلده وفي منطقة الخليج ترتبط ولو جزئياً بوجود علاقات قوية تربطه بالمملكة العربية السعودية [17]. إذ أن التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط كانت قد فرضت شيئاً من التنسيق بين المواقف الإيرانية والسعودية تجاه تلك الأحداث والتطورات ولا سيما ما يتعلق بالدور البريطاني في منطقة الخليج العربي واستيلائه على واحة البريمي عام1955 .

أسفرت تلك التطورات البّناءة في العلاقات بين الدولتين عن توجيه دعوة إيرانية للملك سعود للقيام بزيارة إلى طهران خلال شهر آب/أغسطس1955، لتبادل الرأي حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية، وقد اتفق العاهلان على أن الشيوعية تمثل تهديداً خطيراً لدول الشرق الأوسط، وأعربا عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية ، وعن شعورهما بحاجة الدول الإسلامية

لفض منازعاتها الإقليمية في ما بينها . كما تطرقت المحادثات كذلك إلى موضوع حلف بغداد عام1955[18].

وبعد أن عرضت مسالة النزاع حول واحة البريمي على طاولة مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ديسمبر1956، وقفت إيران إلى جانب المملكة العربية السعودية، إذ أن إيران كانت بحاجة إلى دعم المملكة بشأن شكواها من معاملة البريطانيين للإيرانيين في مملكة البحرين وأماكن أخرى من منطقة الخليج [19]. وبالرغم من مظاهر التعاون بين الحكومتين السعودية والإيرانية إلا أن الخلافات بينها لم تكن بعيدة من الظهور على سطح تلك العلاقات، ولكن على نحو لا يتعدى إلى حدوث أزمة ونزاع ومقاطعة في صلاتها التي ظهرت في أزمة السويس عام1956 لان تلك الأزمة ساهمت في تعزيز ودعم العلاقات بين العرب والمسلمين في بلدان الشرق الأوسط وخاصة في ما يتعلق بعلاقات حكومتي الرياض وطهران بعد أن تبادل فيها المسؤولين الزيارات لتستمر علاقاتهما السياسية تحسناً وتطابقاً في وجهات النظر السياسية حول العديد من المسائل الحساسة في المنطقة مثل زيارة شاه إيران إلى الرياض بدعوة من الملك سعود ثم مناقشة موضوع حلف بغداد، وطرح الشاه مشروع ميثاق مشترك بين البلدين، إلا أن مشروعه لم يلق ترحيب من الملك، كما نجم عن هذه الزيارة أيضاً التنسيق الموحد في موقفهما من الأحداث التي مرت بها المنطقة مثل الأزمة اللبنانية عام1958 حيث تبنت كلا الدولتين فكرة قيام الغرب بتحرك قوي لدعم الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون[20]. أضف إلى ذلك أن العاهلين عملا على مقاومة المحاولات السوفيتية للتسلل إلى الشرق الأوسط، كما أعربا عن قلقهما بوصفهما دولتان ذات نظام ملكي من الأوضاع في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي في تموز/يوليو1958 واستبداله بنظام ثوري جمهوري آملين أن يكون هذا النظام الأخير أكثر اهتماماً بقضايا العالم العربي [21].

وبتأكيد إيران على الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة في عام1960، ترك أثراً سلبياً على علاقاتها الإقليمية مع الدول العربية والإسلامية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، ولكن بعد أن أوضحت إيران موقفها مباشرة لجامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً، وعدم تبادل البعثات معها، وما أن انتهت تلك القضية حتى استعادت المملكة روابطها الاعتيادية مع إيران فعين الشاه في عام1962 (افراسياب نافاي) ثامن سفير لإيران في المملكة تأكيداً منه على أن إيران بدأت تنظر إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها واحة استقرار في المنطقة. وحين ما سؤل رئيس الوزراء الإيراني علي أميني[22].في لقاء صحفي معه في العام ذاته عن علاقات بلاده بالعالم العربي أجاب قائلاً:" أن البلدان القريبة تبدو وكأنها تقترب أكثر وأكثر نحو حالة من عدم الاستقرار نستثني من ذلك المملكة العربية السعودية التي سمعت أنها تعيش وضعاً حسناً .إن عبد الناصر هو الذي يثير الفوضى

بعد أن دمر بلده، لقد سمعت أن الأوضاع في مصر شديدة السوء وان على إيران أن تنقذ نفسها من الإصابة بعدوى الفوضى السائدة في بقية أنحاء الشرق الأوسط" [23].

ومما زاد من تعزيز العلاقات السعودية- الإيرانية سقوط الملكية في اليمن عام1962، وتدخل الرئيس المصري الراحل عبد الناصر لحماية نظامها الجمهوري الجديد ضد التدخل السعودي، حيث وقف شاه إيران إلى جانب الحكومة السعودية بتقديم العون العسكري لها[24].

وفي حديث أجراه رئيس تحرير" Foreign Reports Bulletin" في أواخر العام المذكور مع الشاه محمد رضا بهلوي حول أواصر العلاقة بين بلده والسعودية أجاب معبراً عن قلقه بشأن التدخل المصري في اليمن قائلاً: " أن هذا التدخل أنما يستهدف المملكة العربية السعودية ، كما يسعى إلى السيطرة على نفط شبة الجزيرة العربية" [25].

بعد وصول الملك فيصل بن عبد العزيز إلى العرش السعودي في29 تشرين الأول/أكتوبر1964 اثر عزل الملك سعود ، ازدادت التطورات التنسيقية بين بلاده وإيران في عام1965، إذ زار الملك فيصل طهران خلال هذا العام، وقام بجولة في عموم إيران، لإجراء محادثات مع نظيره الإيراني بشأن إقامة مشروع جديد أطلق عليه الحلف الإسلامي، وتلت تلك الزيارة قيام وفد من الخارجية الإيرانية بزيارة الرياض عام1966، وصدور مواقف تنسيقية كثيرة بخصوص الأوضاع في اليمن والعلاقات مع السوفيت والتصدي من وجهة نظرهما لتحركات عبد الناصر باتجاه الخليج، كما تبادلا أيضاً مسألة تحديد الجرف القاري بشأن حقول النفط في الحدود البحرية بين البلدين [26].

وتطرقت المحادثات كذلك إلى إقامة روابط أكثر قوة بينهم من اجل موائمة سياساتهم داخل إطار منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوبيك) بقصد الحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، بالرغم من اختلاف وجهة نظرة العاهلين إلى شؤون العالم.وقاد هذا التفاهم المشترك إلى تسيير علاقاتهما الثنائية بكل حذر وهدوء، ولفترة من الزمن بدا كل من البلدين منتبهاً إلى المسائل الجانبية التي من شأنها أن تحرج البلد الأخر. وعقب شجب كل من الرياض وطهران قيام إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية في حرب حزيران/يونيو 1967، زار الملك فيصل طهران في كانون الأول من العام ذاته، لتعميق صلاته مع إيران وتجسيداً لرؤيته في توحيد مواقف الشعوب الإسلامية في العديد من الاهتمامات السياسية الجارية حينها على الساحة العربية، داعياً الشاه لزيارة المملكة العربية السعودية في عام1968[27].

وقال الملك مركزاً في خطبته أمام البرلمان الإيراني :" أن الإسلام هو عنصر التقارب بين الأمتين ... لقد حان الوقت اليوم للوصول إلى تعاون وترابط أفضل بين بلدينا" مؤكداً أن المملكة العربية السعودية تواقة إلى ذلك، ومشيراً لما سعى إليه في

عام1966 حين ما أبدى رغبته بحل النزاعات الحدودية بين إيران والعراق والكويت، ونجاحه في التخفيف من فجوة خلافات الشاه مع العراق [28].

لكن على ما يبدو أن الأمور جرت على عكس رغبات الملك فيصل، إذ ألغيت الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها شاه إيران إلى الرياض قبل يومين نتيجة القرار الذي اتخذته السعودية في كانون الثاني/يناير 1968 بضم جهودها إلى جهود كل من الكويت والبحرين من اجل مواجهة التطورات المتوقعة على اثر القرار البريطاني في16 كانون الثاني/يناير من العام نفسه بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام1971، مما أدى إلى حدوث نزاع حاد بين الطرفين السعودي والإيراني، إذ فسرت إيران ذلك العمل بأنه موقف عدائي تجاه مصالحها في المنطقة ، فراحت توجه الاتهامات إلى كل من المملكة العربية السعودية والكويت بأنهما يمارسان نشاطاً في الخليج بالتعاون مع البريطانيين[29].

وصاحب في الوقت نفسه زيارة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة[30] حاكم البحرين إلى مدينة الرياض، وما تنج بعد انتهاء زيارته من تصريحات المملكة العربية السعودية التي أكدت على عروبة البحرين، فضلاً عن ما نقلته الأنباء عن مشروع بدأ العمل في تنفيذه لإقامة جسر بري عبر مياه الخليج العربي يربط السعودية والبحرين، فعدت حكومة طهران ذلك المشروع بمثابة إجراء دفاعي تتخذه الحكومة السعودية بهدف إحباط أية محاولة من جانب إيران لضم البحرين[31]. فتسببت تلك الاتهامات تراجع في علاقات إيران السياسية مع المملكة العربية السعودية. لكن سرعان ما حسمت تلك الأزمة في تشرين الثاني/نوفمبر1968 اثر وساطة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية لعودة التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران[32].

عندها قام الملك فيصل بدعوة الشاه لزيارة الرياض في الوقت ذاته، فتم اللقاء في الموعد المحدد واتفقا أثناء المباحثات وضع الحلول بشأن قضية البحرين، فضلاً عن طرح المسألة الفلسطينية والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، فتحسنت العلاقات بين الدولتين بعض الشيء[33].

حاول الشاه إقناع الملك فيصل بضرورة الاتفاق على مشروع دفاعي عسكري، موضحاً بأن الانسحاب البريطاني سيترك المنطقة مكشوفة ومُعّرضة للفوضى وعدم الاستقرار من قبل العناصر اليسارية، فضلاً عن التحركات المريبة التي كان يقوم بها الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط في أعقاب حرب حزيران/يونيو1967، وتصاعد الدور السوفيتي في المنطقة للوصول الخليج والمحيط الهندي، إلا أن الملك فيصل حرص على عدم التورط في تلك المشروعات مؤكداً اتخاذ مشروع تحالف إسلامي[34]، وبالفعل انتهى الأمر بتسوية الخلافات والتعاون من اجل المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتجنب العاهلين وقوع أزمة بين المملكة العربية السعودية وإيران بشأن البحرين، وأبدى الشاه حرصه على أن

يؤكد للملك فيصل بأنه على استعداد من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة أن يجعل الادعاءات الإيرانية بالبحرين تموت دون ضجيج [35]. مذكراً انه هو والعديد من المسؤولين الإيرانيين كانوا قد صرحوا منذ نيسان/ابريل1968 أن اهتمامهم بالبحرين ليس شديداً، وانه من الممكن التوصل إلى تسوية[36].

ويُذكر أن المملكة العربية السعودية عقدت مع إيران اتفاقية في24 تشرين الثاني/نوفمبر1968 بشأن تسوية وتحديد السيادة على الجزيرة العربية وجزيرة فارسي، وتعيين خط الحدود الذي يفصل المساحات المغمورة، وقد وقعها عن الجانب الإيراني منوشهر إقبال[37]. رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة النفط الإيرانية، ومن الجانب السعودي احمد زكي يماني[38]. وزير النفط والثروة المعدنية، وتألفت الاتفاقية من خمسة مواد[39].

كانت العبارات التي أوضحها الشاه حول النزاع بشأن البحرين، قد أثارت قلق المملكة العربية السعودية من جراء التطلعات الإيرانية الخفية للسيطرة على الخليج العربي عسكرياً، وقد تأكد لها ذلك وفق تصريحات احد المسؤولين الإيرانيين في نفس الفترة أعلاه أي في نيسان/ابريل1968 موضحاً بقوله:"... إن تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين قد يعني التخلي عن شيء مقابل لا شيء ... نحن لا نريد البحرين، ولكن مطالبتنا بها موضوع مساومة في مجال رسم مستقبل الخليج" [40].

من هنا نظرت السلطات السعودية إلى أن هذا النوع من التفكير الإيراني والى تلك التصريحات هي بحد ذاتها تعني علامة بأن إيران تُعرض أمن الخليج العربي للخطر، فمن الواضح أن الشاه كان في نهاية عام1970 راغباً في التراجع عن مطالبته بالبحرين في مقابل الحصول على تعويض، وهذا التعويض هو الحصول على ثلاث جزر هي(أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) بدليل أن الأخير ذكر في مناسبتين انه ينوي احتلال هذه الجزر بالقوة حالما تنسحب بريطانيا من الخليج مع نهاية عام1971.

وتبعاً لذلك عارضت الحكومة السعودية الجهود الإيرانية للاستيلاء على تلك الجزر. وفي محاولة لحل هذا الخلاف، التقى وزير الخارجية الإيراني اردشير زاهدي مع الملك فيصل في مدينة جنيف السويسرية في17 تشرين الأول/أكتوبر1970، لكنهما لم يتوصلا إلى أي اتفاق نهائي في ذلك الصدد[41].

ولحل هذه المعضلة، اقترح الملك بضرورة عقد مؤتمر حول امن الخليج يشارك فيه الأطراف المعنية وذات المصلحة، فبعث برسالة في بداية كانون الثاني/يناير1971 إلى شاه إيران يشرح فيها فكرته، وجاءه من الشاه رد بأن الفكرة تثير اهتمامه، ولكن الأخير كان قد وضع تهديده موضع التنفيذ باحتلال الجزر الثلاث في29 تشرين الثاني/نوفمبر1971 مما حال دون عقد المؤتمر ولم يكتف الشاه بذلك بل انه هدد باحتلال أية مشيخة تقع في أيدي الجماعات اليسارية [42]، وهذه أشارة

واضحة على فقدان روح التعاون السياسي بين المملكة العربية السعودية وإيران بشؤون الخليج العربي .

خلال المدة 1973-1977 تبادل الطرفان زيارات عديدة وخاصة بعد مقتل الملك فيصل في نيسان/ابريل 1975، إذ بحثا من خلالها العلاقات الثنائية والموقف في المنطقة، ولم تقتصر تلك الزيارات على تعزيز وتطوير العلاقات السياسية بل والأمنية والاقتصادية والعسكرية[43].

ومع اقتراب عام 1978 كانت إيران تعيش ضغوطاً سياسية من الداخل أدت شيئاً فشيئاً إلى ضعف الشاه، وأنهكت نظامه وبات معزولاً عنه العديد من مستشاريه الأكفاء، وافتقاره إلى أي دعم داخلي سياسي كان أم عسكري، مما أجبرته تلك الأمور إلى مغادرة بلاده في كانون الثاني/يناير 1979 إلى مصر متوقعاً حدوث انقلاباً عسكرياً يتيح له العودة إلى إيران كما حدث في عام 1953. لكن هذا الانقلاب كان قد أطاح به، وادخل إيران في مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المعاصر، بل أضحى يشكل فاصلاً جديداً في علاقاتها الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية السعودية، وهذا ما سنبينه بالتفصيل .